نظرة عامة

تشير نتائج الاستقصاء الشهري للظرفية الصناعية لبنك المغرب الخاص بشهر أبريل[1] إلى ركود النشاط من شهر لآخر، مع بقائه في مستوى قريب من ذلك الذي سجل قبل الأزمة. كما أن الإنتاج ظل دون تغيير مقارنة بشهر مارس فيما بلغت نسبة استخدام الطاقات 71%.

من جهتها، تنامت المبيعات في السوق الأجنبية واستقرت في السوق المحلية. وتراجعت الطلبيات حيث ظلت الدفاتر في مستوى أدنى من المعتاد.

وحسب فروع النشاط، تنامى الإنتاج في «الصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية» و«الصناعات الكهربائية والإلكترونية» وظل مستقرا في «الصناعة الغذائية» و «النسيج والجلد» وتراجع في «الميكانيك والتعدين».

وبخصوص المبيعات، فقد ارتفعت في «النسيج والجلد» و«الصناعة الكيماوية وشبه الكيماوية» و«الكهرباء والإلكترونيك» وتراجعت في «الصناعة الغذائية» و«الميكانيك والتعدين».

وتراجعت الطلبيات في كل فروع النشاط باستثناء «الكهرباء والإلكترونيك» الذي يرجح أن تكون ارتفعت فيه بينما سجلت ركودا في «الميكانيك والتعدين». وظلت دفاتر الطلبيات في مستوى أقل من العادي بالنسبة لكافة الفروع باستثناء «الكهرباء والإلكترونيك» حيث استقرت في مستوى عادٍ.

وبالنسبة للأشهر الثلاثة القادمة، يصرح 39% من المقاولات بعدم وضوح الرؤية لديهم بخصوص التطور المستقبلي للإنتاج فيما لا تتضح الرؤية أمام 48% منهم بخصوص المبيعات.

1 تم إجراء الاستقصاء بين 3 و 31 ماي 2021. وتم إعداد النتائج بناء على نسبة إجابة قدرها 64%.